

## أحكام القرآن

487 @ الخامس أنه المجموع منهما لم تؤد زكاته .

السادس أنه المجموع منهما لم تؤد منه الحقوق .

السابع أنه المجموع منهما ما لم ينفق ويهلك في ذاته .

وجه القول الأول ما روى ابن هرمز عن أبي هريرة قال قال النبي تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط منها حقها تطأه بأطلافها وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط منها حقها تطأه بأطلافها وتنطحه بقرونها قال ومن حقها أن تحلب على الماء وليتين أحدكم يوم القيمة بشاة يحملها على رقبته لها يuar فيقول يا محمد فأقول لا أملك لك من ذلك شيئاً قد بلغت و يأتي ببعير يحمله على رقبته له رغاء فيقول يا محمد فأقول لا أملك لك من ذلك شيئاً قد بلغت .

وفي رواية حتى ذكر الإبل فقال وحقها إطراق فحلها وافقار ظهرها وحلبها يوم وردها وهذا محتمل لكل جامع في كل موطن بكل حال ووجه القول الثاني أن الكنز إنما يستعمل لغة في النقادين وإنما يعرف تحريم ضبط غيره بالقياس عليه .

وجه القول الثالث أن الحلي مأذون في اتخاذه ولا حق فيه ويأتي بيانه إن شاء الله .

وجه القول الرابع وهو الدفين ما روى مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر أن رسول الله قال في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي التمر صدقته ومن دفن ديناراً أو درهماً أو تبراً أو فضة لا يدفعها بعدها لغريم ولا ينفقها في سبيل الله فهو كنز يكوى به يوم القيمة .

وجه القول الخامس ما روى البخاري وغيره عن ابن عمر أن أعرابياً قال له